

المسؤولية الاجتماعية للشركات تدعم جهود التنمية في السودان

التزام رجال الأعمال والمستثمرين عامل حاسم في نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي



جرعة أمل تخفف وطأة الظروف المعيشية

يمكنها الحصول على المزيد من القروض والتمويلات من المؤسسات المالية الدولية حتى تواصل تطبيق البرنامج على مراحل.

وقطعت الخرطوم شوطا كبيرا في إعفاء ديونها البالغة حوالي 50 مليار دولار، من خلال تسوية نحو 80 في المئة من ديون الدول المشاركة في مؤتمر المانحين الذي انعقد في باريس قبل أسابيع، ومثلها من ديون لدائنين آخرين.

كما استعاد البلد، الذي عانى سكانه من أزمات اقتصادية لسنوات، بشكل تدريجي نسق العمليات المالية الدولية والتحويلات النقدية العابرة للحدود، بعد رفع اسمه من قائمة الإرهاب الأميركية.

واتخذت السلطات تدابير تجاه سعر صرف موحد للجنيه الذي فقد قيمته بشكل كبير أمام الدولار وإرساء إجراءات مقاصة في السوق مقابل الحصول على التمويل الكافي من المانحين لدعم السكان من خلال الانتقال الصعب إلى اقتصاد قائم على السوق يعمل بشكل جيد.

وكانت الخرطوم قد شرعت في تطبيق برنامج دعم للأسر الفقيرة، أي نحو 32 مليون سوداني من جملة سكان البلاد البالغ عددهم 44 مليونا تقريبا، بهدف إلى تقديم الأموال نقدا للفقراء بغية تخفيف آثار الإجراءات الاقتصادية القاسية.

وسيستمر البرنامج بالاتفاق مع صندوق النقد لمدة عام تقريبا، وإذا أثبتت العملية نجاحها فإن الخرطوم

المحلي الإجمالي ينمو بشكل تدريجي، وإزالة التشوهات وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة وهو ما يحقق في النهاية الحصول على تاشيرة تخفيف عبء الديون.



وتتضمن خطة الإصلاح بإلغاء دعم الوقود الكبير لإفراح المجال للمزيد من الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك برنامج دعم الأسر والإنفاق الصحي، كما سيتم توسيع القاعدة الضريبية من خلال ترشيح الإعفاءات الضريبية.

ويعتبر السودان أحدث دول العالم التي تدخل إلى مجال رؤية المستثمرين في الأسواق الناشئة الذين يبحثون عن فرص في أماكن تنفتح فقط على رأس المال الأجنبي، ما يعني أن هناك احتمالات للحد من مستويات البطالة المرتفعة البالغة نحو 40 في المئة من خلال توفير فرص عمل للعاطلين.

وتزايدت الضغوط على الحكومة من أجل الإسراع في إنهاء سياسات اقتصادية جديدة للحد من تراجع قيمة العملة المحلية ومحاصرة التضخم وتحقيق معدلات نمو مستقرة ومساعدة الفقراء على تجاوز أزماتهم المعيشية.

ووضعت السلطات برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلى جعل الناتج

أكد خبراء اقتصاد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في السودان تعتبر طرق النجاة الذي سوف يساهم في تعزيز البرامج التنموية للحكومة الانتقالية بشكل سريع، في ظل سعيها لكبح عجز موازنتها بسبب قلة الموارد عبر إلغاء الدعم تدريجيا، والذي شوه هيكل اقتصادها لسنوات.

(إيزو) على فكرة أن تنتهج المنشآت سلوكا مسؤولا مجتمعيا ويجعل أداءها المتعلق بالمجتمع والبيئة جزءا مهما من قياس أدائها الكلي.

وتجد السلطات السودانية نفسها في موقف محرج من أجل المضي قدما في برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وكبار المانحين الدوليين بسبب المؤشرات السلبية التي ما انفكت تدخل إلى المنطقة الحمراء.

وكانت وزارة الطاقة والنפט قد توصلت إلى تكوين الية مثلت فيها الأطراف من أصحاب المصلحة وأطلق عليها اسم الآلية الرباعية ضمت إلى جانب الوزارة شركات البترول والسلطات الولائية والمجتمعات المحلية. ويصف المسؤولون تلك العملية بأنها الية الشراكة الذكية للتنمية الاجتماعية بمناطق البترول بولاية شرق دارفور (الآلية الرباعية لحقول النפט والطاقة بالسودان).

وتضم شرق دارفور 5 حقول للنפט وهي تعد من أهم الولايات السودانية في إنتاج الخام. وكان مدير المسؤولية الاجتماعية في الوزارة إسماعيل بكر قد أكد مؤخرا أهمية تقديم الدعم من قبل شركات البترول تجاه مناطق الإنتاج في ثلاثة محاور أساسية تشمل المياه والصحة والبيئة.

وتبدي الشركات العاملة في المنطقة استعدادها للتعاون التام مع المجتمعات المحلية وتقديم الدعم في المحاور المذكورة وفق الميزانية المرسودة في كل عام، خاصة وأن التزام رجال الأعمال والمستثمرين عامل حاسم في نجاح الإصلاحات.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية عن ممثل شركة شارف للبترول، لم تذكر هويته، أن الشركة رصدت 1.5 مليون دولار للمسؤولية الاجتماعية في مواقع عمل الشركة والتي تقع في ثلاث ولايات.

وتنفذ شركة بترو إنبرجي للبترول هي الأخرى مشاريع بتكلفة تقدر بحوالي 1.7 مليون دولار صرفت معظمها على مشروعات خدمية وتبقى منها القليل.

الخرطوم - يواجه السودان معركة مفصلية أخرى في طريق تجسيد خطط الإصلاح الاقتصادي واقعا من خلال دفع مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تعول عليها الحكومة من أجل توفير الوظائف والمساهمة في التنمية.

وتكتسب المسؤولية الاجتماعية للشركات أهمية متزايدة في الاقتصادات الناشئة والبلدان ضعيفة الموارد، حيث ينحصر دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويزداد دور القطاع الخاص بما يعني إطلاقا قويا للسوق الحر.

وتعمل هذه الوضع على كبح سعي الشركات لتحقيق الربح الأقصى وتعمل في المقابل لتحقيق الربح الأمثل الذي يعني مساهمة المنشآت الخاصة في تحقيق أهداف المجتمع بدلا عن الإنكفاء على المصالح الفردية الخاصة.

5 شركات تعمل في قطاع التعدين أبدت التزامها بمعاوضة جهود الحكومة في التوظيف والتنمية

ورغم مساعي الحكومة من أجل السير في هذا الطريق، إلا أنها تواجه بعض العراقيل ظهرت في شكل مطالبات المجتمعات المحلية بولاية شرق دارفور للإسراع في تنفيذ الاتفاق البرم في أبريل الماضي مع شركات التعدين تجاه السكان.

ويطالب سكان المنطقة بالتوظيف الفوري مع المشاركة في الإدارات العليا للشركات والتعاون وتصحيح العلاقة بين الشركات والمجتمعات المحلية وإزالة كل العقبات لضمان تنفيذ توجه الحكومة لزيادة الإنتاج.

وتأتي هذه المطالب في ظل ظروف صعبة للقطاعات الإنتاجية في مختلف المجالات، وهو ما أعاد إلى الواجهة دور المسؤولية الاجتماعية لدى قطاع الأعمال وتحولها من تقديم الرعاية إلى التنمية المستدامة.

وتقوم المسؤولية الاجتماعية التي وثق مفهومها في المواصفة القياسية

مجموعة إيمي فينانس المغربية تطور البنية التحتية في النيجر

وقالت المديرية في تقريرها حول "ملاصح الاقتصادات الأفريقية"، "إن هذه الاستثمارات تتكون بشكل أساسي من استثمارات مباشرة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وتمثل هذه الاستثمارات 47 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المغربية". وتشمل مشاريع الشراكة ولاسيما قطاعات حيوية كالبنية التحتية والتطوير العقاري والكهرباء والصيد البحري والصحة والنقل والمصارف والتأمينات وغيرها، كنقطة وصل لدعم الروابط الاستثمارية والتجارية بين الطرفين.

3.3 مليارات دولار ستضخها فينانس في 8 مشاريع بينها مدينة ذكية ومجمع غذائي ووحدات سكنية

وعلى سبيل المثال، يحظى بنك أفريقيا، بمكانة متميزة في القارة، باعتباره مجموعة مصرفية مغربية ذات علامات تجارية متعددة، تتواجد بحوالي 30 دولة منها أفريقيا وتشغل أكثر من 15 ألف شخص في جميع أنحاء العالم. وأوجد حضور البنوك المغربية في أفريقيا نوعا من التكامل الاقتصادي بين الرباط ودول القارة، لأنه يجذب كبرى الشركات العالمية لزيادة استثماراتها في المغرب والتحالف مع شركائه للتوسع في أفريقيا.

وهذا ليس أول استثمار لشركات مغربية في النيجر، فالرباط حاضرة في هذا البلد منذ سنوات ولاسيما في القطاع المصرفي حيث استحوذت مجموعة البنك الشعبي المركزي، أحد أبرز البنوك المغربية، في 2017 على البنك الدولي لأفريقيا-النيجر، ثاني أكبر مؤسسة مصرفية في البلاد.

ويولي المغرب أهمية قصوى لزيادة حضوره الاقتصادي في دول أفريقيا وخاصة في غرب القارة، حيث تشكل الاستثمارات المغربية في تلك المنطقة نحو نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قام بها.

ويقول خبراء إن نمو استثمارات الشركات المغربية في أفريقيا، في السنوات الماضية والذي مكنها من انتزاع موطن قدم لها في القارة، سيجعل أعمالها في المجالات المختلفة، التي تنشط فيها ستزدهر بشكل أكبر مع دخول منطقة التجارة الحرة القارية حيز العمل منتصف هذا العام.

وخلال السنوات الخمس الماضية، عززت الرباط استثماراتها الخارجية بالقارة حيث دعم حضورها الاقتصادي في الساحة الأفريقية، بفضل جيل جديد من الاستثمارات على قواعد الشراكة. وأشارت بيانات مديرية الدراسات والتوقعات المالية المغربية نشرتها في مايو الماضي إلى أن الاستثمارات المغربية في أفريقيا ارتفعت من حوالي 907 ملايين درهم (101 مليون دولار) في 2007 إلى 5.4 مليار درهم (600 مليون دولار) عام 2019.

نياماي - تخطط مجموعة إيمي فينانس هولدينغ المغربية لضخ رؤوس أموال إضافية في النيجر بهدف تطوير البنية التحتية، ضمن استراتيجية طويلة المدى تتبعها الرباط لتعزيز مكانة وحضور الشركات المغربية في قارة أفريقيا.

وكشف عمر دوغاري رئيس بلدية نياماي أن المجموعة المغربية القابضة سنستثمر 3.3 مليار دولار في مشاريع بنى تحتية في العاصمة النيجرية سيستغرق تنفيذها ثماني سنوات، وأنه تم إبرام اتفاقية بخصوص ذلك السبت الماضي.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى أحمد لطفي رئيس المجموعة المغربية قوله أمام مسؤولين من بلدية نياماي نهاية الأسبوع الماضي، إن "عدد المشاريع هو ثمانية وستتخذ على مدى ثماني سنوات وستكون غالبيتها بموجب عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص".

وتشمل المشاريع بناء مجمع زراعي-غذائي يتولى مهمة تسمين مواشي وزراعة أعلاف وتشبيد مسالخ وتصنيع لحوم وتربية دواجن وإنتاج البان وأجبان، فضلا عن بناء مدينة جديدة تضم 36.960 وحدة إسكان اجتماعي ومركز تسوق على مساحة 1050 هكتارا. وتشتمل بقية المشروعات الأخرى على بناء "مدينة ذكية" على ضفاف نهر النيجر، وإنشاء منطقة صناعية ستكون منتجاتها مخصصة للتصدير، وتركيب 20 ألف مصباح لإنارة الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية ومصنعة في المغرب.

صناعة الفوسفات التونسية عالقة في دوامة الخسائر

موجة كبيرة من الاحتجاجات الاجتماعية. وكانت تونس تنتج قرابة 8.2 مليون طن من الفوسفات سنويا قبل عام 2011، لكنه تراجع خلال السنوات التالية بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد، مما أفقد البلد أسواقا كبيرة مثل البرازيل والهند، ولتتجهز في ترتيب صدارة أكبر مصدري الفوسفات حول العالم.

وفي السابق كانت هذه الصناعة الاستراتيجية تدر عوائد سنوية على الخزينة العامة للدولة تقدر بنحو مليار دولار، إلا أنها انحسرت كثيرا خلال السنوات العشر الأخيرة بشكل كبير.

وقدرت وزارة الطاقة والمناجم، قبل أن يتم إلحاقها برئاسة الحكومة على خلفية فضيحة فساد في قطاع الطاقة قبل عامين ثم بوزارة الصناعة بعد ذلك، خسائر النقص في الإنتاج بحوالي 34 مليون طن خلال العقد الماضي، بينما فاقت الخسائر المالية حاجز 6.7 مليار دولار.

واستنادا إلى أرقام الإدارة العامة للإنتاج بالشركة، فقد قفز المعدل الشهري لإنتاج الفوسفات من نحو 120 ألف طن في الربع الأول من 2021 إلى أكثر من 300 ألف طن في الربع الثاني، بعد استئناف وحدات الإنتاج في الحوض المنجمي نشاطها.

ويقول المسؤولون في الشركة إن فرص تحسين مؤشرات إنتاج الفوسفات في النصف الثاني من العام لا تزال قائمة، ولكن ذلك يبقى رهين استمرار عمل وحدات الإنتاج دون توقف.

تونس - أكدت أحدث المؤشرات أن صناعة الفوسفات في تونس لا تزال عالقة في دوامة الخسائر رغم جهود الحكومة لإنعاشها، وذلك بسبب عدة عوامل متداخلة أهمها الاحتجاجات المطالبة وقيود الإغلاق الاقتصادي.

1.27 مليون طن أنتج في النصف الأول من 2021 وهو أقل من المستهدف بواقع 40 في المئة

وأظهرت بيانات حديثة نشرتها شركة فوسفات قفصة الحكومية على منصفها الإلكترونية، أن الإنتاج في النصف الأول من هذا العام لم يحقق المستهدف، حيث بلغ 1.27 مليون طن في مقابل توقعات ببلوغه 2.1 مليون طن، مما يعني أن العوائد التصدير قليلة.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن لطفى حمادي المدير المركزي للإنتاج بالنيابة في الشركة قوله، إنه "رغم أن الفارق



العراقيل لا تزال قائمة